



اصلاح النظام الانتخابي* نظرة اجتماعية

**

أحمد بيضون

تمدين الأرياف . والمدن

نباشر حديث الاصلاح في النظام الانتخابي من نقطة تبدو هامشية من حيث صلتها بما يعتبر عادة عناصر رئيسية في الانظمة الانتخابية ولكنها ذات اثر مصيري في النظام السياسي اللبناني برمته . فالخيار المتضمن في هذه النقطة من شأنه ان ينقل النظام المذكور من منطقتي الى منطقتي . ولعلنا لا نجاوز الصواب اذا سمينا المنطق الاول (وهو المعتمد في النظام الحالي) منطق «الاصول» وسمينا الثاني منطق «الصالح» . واما النقطة التي نشير اليها فهي المبدأ الذي يؤخذ به في تعيين الدائرة الانتخابية التي يقيد الناخب في لوائحها الانتخابية ويقترح فيها حكما بالتالي اذا رغب في الاقتراح . هذه الدائرة يعينها في لبنان ، منذ ان كانت فيه انتخابات نيابية ، سجل قيد النفوس الذي تنقل عنه لوائح الشطب . ومعنى هذا ان الناخب يقترح في مسقط رأسه ، عادة ، برغم استثناءات اهمها النساء المتروجات خارج مسقط الرأس هذا اذ تكون اسماءهن قد الحقت في سجل قيد النفوس بأسماء ازواجهن . واما الاحتمال المقابل فهو ان يعطى الناخب الحق في نقل اسمه الى الدائرة التي يقيم فيها ويعمل . وهذا امر لا يوجد دونه حائل قانوني في لبنان ، متى توفرت شروطه . ولكن اجراءه فعلا غير خال من التعقيد ولا يتم الا بعد اخذ ورد يندر ان تكون الشروط القانونية مادتهما الوحيدة . وذلك ان طلب النقل يشف في الغالب عن ولاء لمرشح محتمل بعينه فيستثير معارضة خصومه . هذا الى كون النقل لا يلقى ، في الغالب ايضا ، ترحيبا من اهل المدينة الاصيلين (والمدينة هي قبلة الانتقال المعتادة) اذ يعتبرونه مسأ بعصبيتهم وتطفلا على عالمهم الخاص .

* مقتطفات من محاضرة القايت في منتدى صور الثقافي يوم ٦ ايار ١٩٩٥ ونشرت في «السفير» في ١٨ ايار ١٩٩٥
** باحث واستاذ في الجامعة اللبنانية



واما صلة هذه القاعدة الانتخابية(الاقتراع في مسقط الرأس)بالهجرة الريفية فمنشأها ان بيروت الكبرى(وهي تضم المدينة وشطراً ساحلياً من قضاء بعبداء وآخر من قضاء المتن)باتت سكناً لما يقدر بنصف اللبنانيين. ومؤدى اقامتهم فيها ان اعمالهم ايضا تقع فيها على الاغلب وان حياتهم اليومية، على اختلاف الاوضاع والاعمار، موصولة وصلاً وثيقاً بنظام خدماتها ومرافقها العامة. فهم اذن معنيون باحوالها وبمانها وكهربانها وطرقها وهاتفها ومدارسها ومشافيتها وبينتها وامنها وتنظيمها وعمرانها بسائر وجوهه. وتفترض هذه العناية في ما تفترض ان يكون لهم صوت في انتخاب نوابها(ومجلسها البلدي او مجالسها البلدية، الخ..). واما مساقط رؤوس المهاجرين منهم الى بيروت فهم، على الغالب، يزورونها ويقيمون فيها لماما ويضعف اثرها في معيشتهم، بوجوهها المختلفة، من جيل الى جيل.

رغم ذلك يحمل النظام الانتخابي اللبناني هؤلاء المهاجرين على العودة الى قراهم نهارة او اقل او اكثر كلما حلت الانتخابات ليمارسوا هناك حقهم في الاقتراع. والمعنى المباشر لهذا الامر ان ميزان المصالح المتصلة بنسيج الحياة المادية خفيف في نظامنا الانتخابي، فيرجح عليه ميزان الاصول والقرابات والدم والحنين الى التراث وما يثمره هذا كله من عصبية عائلية وقروية وطائفية وما اليها. هكذا لا يقترح هذا اللبناني(الذي لفظه الريف او جذبه المدينة)حيث يعيش وانما يقترح حيث يريد ان يدفن.

وعليه فاننا اذا احتسبنا لبيروت الكبرى نواب بيروت وقسما من نواب الدائرتين الحافتين بها، تبين ان نصف اللبنانيين يتمثلون بخمس نوابهم تقريبا وان ما يزيد عن نصف القاطنين في بيروت الكبرى لا يقترعون في دوائرها الانتخابية. وفي هذا على ما يبدو اول وهلة خلل فادح يعتور توازن التمثيل النيابي في البلاد ويزيد منه ان حالة بيروت ليست وحيدة في هذا الباب وان تكن هي الكبرى والطاغية.

هذا يجعل من اختيار مبدأ لتعيين الدائرة التي يسجل فيها الناخب اختيارا سياسيا من الطراز الاول بل ركنا في بنیان نظام البلاد الاجتماعي-السياسي.

فان بقاء الناخبين في منابهم الاصلية عامل حيوي من عوامل بقاء العائلات والطوائف بما هي جماعات مخولة ادعاء الصفة السياسية. وهو امر ينسحب على ناخبي بيروت وسائر المدن ايضا اذ هم يعودون عائلات وطوائف محدودة بأصولها واقعة، من حيث تنظيمها الاجتماعي-السياسي، في ما قيل طراز العمران الذي تعرضه المدينة وتؤدي مؤسساته الكبرى. فاذا جعلت الاقامة مبدأ لتعيين الدائرة الانتخابية كانت تلك اشارة قوية الى الرغبة في نزع الصفة السياسية عن العصبية التقليدية. وفي تغليب منطق المدينة والحدثة على منطق القرى والمدن التقليدية ومنطق المدينة-الحدثة ما هو الا اعتماد الاعتصاب الطوعي بديلا من عصبية المنايات والأصول للولوج الى ساحة العام اولاً(السياسي وغيره)ومنح السياسي، من ثم، مضمون ومبدأ تنظيمه.

المخرج النسبي من الطائفية

يقاوم المجتمع اللبناني هذا التغيير اي، في نهاية المطاف، جعل المجتمع المدني، بأشكال تضامنه ومؤسساته المعهودة، ارضاً وقوة غالبتين لتشكيل المجتمع السياسي، عوض ان يكون هذا الأخير، من حيث الأساس، وجها من وجوه المجتمع الأهلي واداة لترتيب العلاقات ما بين وحداته. هذه المقاومة تستبعد اعتماد الانقلاب(وهو لا يكون عسكريا بالضرورة)سبيلا الى تغيير يفترض انه ديمقراطي الطبيعة والغاية. والانقلاب، في الشأن الذي يتناول هو، مثلا، ان يفرض فرضا على كل ناخب لبناني ان يقترح حيث يقيم لا حيث ولد. عليه كان التغيير هو الحلم الملائم، في ما نرى، لواقع الحال ولحرية البشر.



بعد هذا نسال: ما هي الصيغة التي تحرر صورا طوعية من التضامن الاجتماعي السياسي قائمة على حسابات مرنة للمصالح؟ فنقع على العنصر الأول (والاهم) من الجواب في ان الصيغة المذكورة هي تلك التي تضعف مخاوف الطوائف من ان تأتي حصصها من البرلمان اهزل مما يجوز لها ان تفترض انه حق لها فيه. ذلك-طبعاً-دون ان يكون النظام الانتخابي مبنياً صراحة على الطائفية- وهذه هي الحال الى اليوم- لأن هذا ينشر الطائفية الى اطراف النظام الاجتماعي كله ويعزز تجدها في كل أنسجته. اي ان السعي هو الى تحرير المواطنين من اشراف اجهزة الطائفة المختلفة، في الميدان السياسي، بظمانتهم الى ان في وسعهم الدخول في تشكيلات سياسية غير مهورة بخاتم طائفهم ولا خاضعة لقاعدة تشكيل طائفي اصلا من غير ان يستفيقوا يوما ليجدوا انفسهم ضحايا طغيان اجتمعت شروطه في غفلة منهم بين يدي طائفة غير طائفهم او حلف طائفي ليسوا طرفا فيه. يتراءى لنا ان صيغة الانتخاب النسبي مغنية عن طائفية النيابة مع ترك الاختيار ما بين قاعدة التصويت للناحية وقاعدة الصوت القابل التحويل لمرشح وحيد لبحث لاحق يستبقي للأقلية الطائفية تأثيرها في ربح الرابحين وخسارة الخاسرين من الاكثرية. هذه الصيغة تسوق، في العادة، الى مواجهة بين لاحتين حزبيتين او ائتلافيتين او اكثر وتفترض حجما كبيرا نسبيا للدائرة الانتخابية يصل في بعض الحالات (المانيا، هولندا، اسرائيل) الى حد اعتماد البلاد كلها دائرة وحيدة. وهو ما سنعود اليه فورا.

فالذي اشرنا اليه من ان الصيغة النسبية تفرض الدائرة الكبيرة ينتهي الى حصر الاختيار المطروح على النظام الانتخابي اللبناني عند اصلاحه ما بين الدائرة الوطنية الوحيدة وبين الدوائر القليلة الكبيرة. ويسع عدد هذه الأخير ان يتراوح ما بين عدد اصابع اليد الواحدة (وهو عدد المحافظات في مرحلة ما قبل الحرب) وعدد اصابع اليدين. اي اننا نرى قسما راجحا من الحصانة في الحل الذي استقر عليه اتفاق الطائف وهو اعتماد المحافظة دائرة انتخابية.

هذا واذا كان في الصيغة النسبية حماية للأقليات فان استبعادنا اعتماد الدائرة الوطنية الوحيدة مبني اولا على وجود نوع من الشخصية السياسية لكل من المحافظات تجعل قواها الانتخابية الرئيسية خاصة بها، محصورة، الى حد، في نطاقها. فلا الاحزاب ولا الزعامات الكبيرة يتمتع اي منها بقوة انتخابية متسقة التوزيع بين المحافظات، متمتعة بموقع صدارة في اكثر من محافظة واحدة او في اكثر من محافظتين على ابعد تقدير. وتسال طائفية الاحزاب عن هذا الامر وتسال عنه اصول الزعامات التاريخية. على ان افتراض افضاء الدائرة الوطنية الوحيدة بسحر ساحر، الى اصطفاف الناخبين والمرشحين في اكثرية واقلية سياسيتين، تحملان برنامجين منسجمين، في الاقل، بل تنتهيان الى التشكل في حزبين اثنين ايضا، انما هو افتراض ضعيف وتحويل للنظام الانتخابي الى سبب كلي الفاعلية لتشكيل المجتمع السياسي، فيما هو اقرب- برغم فاعليته المرموقة- الى ان يكون نتيجة لهذا التشكيل. عليه فان الابقاء على تعدد الدوائر (وما يترجمه هذا الابقاء من كسور واقعية في الطبقة السياسية) يرجح بقاء الاكثرية النيابية المؤهلة للحكم مفتوحة، مرهونة التشكل بالمفاوضة بين الكتل والزعامات، بعيدة عن الظهور في صورة نهائية او شبه نهائية مع نتائج الانتخابات. لا يفترض هذا التعدد نفسه اذن وجود قوى سياسية تتخذ البلاد كلها نطاقا لها وتخوض معاركها الانتخابية على هذا النطاق. ولكن التعدد اياه لا يعوق نشوء قوى من هذا القبيل. ولما كان المأثور ان الصيغة النسبية كثيرا ما تكون سببا في ضعف سلطة الحكومات لكونها لا تنتج اكثرية مستقرة وتعزز التعددية الحزبية، فانه يرجح، اذا اعتمد النظام الانتخابي المقترح ها هنا في لبنان، ان لا يسع الحكومات الرسو على اكثريات مستقرة، ولكن الابقاء على تعدد الدوائر يسعف، على ما سبق بيانه، في ابقاء الاكثرية الموالية قابلة التعزيز وفي منع المعارضة ايضا من الاطمئنان الى صورة ثابتة لنفسها.

مأخذ آخر كان دارسو الانتخابات النيابية ومجالس النواب يأخذونه على الدائرة الكبيرة وهو انها تتعش الزعامات التقليدية الكبيرة (الموسوم بعضها بالاقطاعية). وهذا احتمال اثبتت انتخابات 1992 النيابية، على علاقتها، انه بات ضعيفا وان بقيت له بعض الحثيات، فان اسر الزعامة ظهرت، في المعركة الاخيرة، بمظهر التبعية او الضعف حيال زعامات الحرب واحزابها وبخاصة ما كان

